S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3059 (Resumption 2)
12 March 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين
بعد الألف الثالثة (الاستئناف ٢)

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد أريّا (فنزويلا)
الأعضاء :	
الاتحاد الروسي	السيد لوزنسكي
اكوادور	السيد أيالا لاسو
بلجيكا	السيد نوتردام
الرأس الأخضر	السيد بربوسا
زمبابوي	السيد مومبنغوي
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد مريميه
المغرب	السيد سنوسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
هنغاريا	السيد إردوس
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيكرينغ
اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-60396 ٠٥٩٣ش(٩٢)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ ، الخميس ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تلبية للطلب الذي قدمه بالأمس نائب رئيس وزراء العراق ، سعادة السيد طارق عزيز ، فإنني أعتزم إتاحة الفرصة له الآن للإدلاء ببيان للرد على البيان الاستهلالي الذي أدلى به الرئيس بالنيابة عن المجلس وعلى الأسئلة والشواغل التي أعرب عنها الأعضاء خلال مداولات المجلس يوم أمس . أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء .

السيد عزيز (العراق) : سيادة الرئيس ، سأبدأ ، إذا سمحتم لي ، بالتعليق على البيان الذي أدليتم به يوم أمس بصفتكم رئيس المجلس . وسأنتقل بعد ذلك إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحها عدد من أعضاء المجلس .

في بيان الرئيس ، الذي يشير أيضا إلى تقريري الأمين العام المؤرخين في ٢٥ كانون الثاني/يناير و ٧ آذار/مارس بشأن حالة امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه ، ثمة حديث عن التزامات عامة والتزامات محددة . وحسب فهمي فإن الأمين العام ، وكما ورد أيضا في بيانكم ، تم التركيز بوجه خاص على الالتزامات المحددة . وسأتناولها في بياني هذا الواحد بعد الآخر .

النقطة الأولى هي مسألة احترام حرمة الحقوق الدولية . لا توجد مشكلة جوهرية في هذه المسألة ، بل مشكلة صغيرة هي مسألة سحب خمسة مراكز للشرطة . وقد طلب العراق تأجيل البت في الموضوع لحين البت في مسألة الحدود . والتقرير نفسه يشير إلى أن المنطقة هادئة منذ تشرين الأول/اكتوبر الماضي .

والجانب الثاني في بيان الرئيس ، وفي تقرير الأمين العام ، والذي وجدنا أن هنالك اهتماما جوهريا به من قِبَل المجلس ، هو الجانب المتصل بالالتزامات المتعلقة بالاسلحة . أولا ، هنالك موضوع تدمير الأسلحة ومنظوماتها الفرعية . إننا نؤكد ما جاء في بياني يوم أمس بأن كل ما لدى العراق من أسلحة محظورة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ومنظوماتها الفرعية قد دُمِّر . والمسألة الثانية هي مسألة البرامج والمعلومات الاخرى المتعلقة بالأسلحة . إننا على استعداد للإعلان الكامل والشامل والنهائي عن كل جوانب البرامج ذات الصلة بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) - أكرر ، إننا على استعداد للإعلان

الكامل والشامل والنهائي عن كل جوانب البرامج ذات الصلة بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) . إننا مستعدون للدخول فورا في لقاءات فنية مفصلة مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لغرض استكمال رسم خارطة كل برنامج ، على أن نتفق أمام المجلس على إنجاز هذه المهمة خلال فترة زمنية محددة ، نأتي بعدها إلى المجلس لتقديم تقرير حول هذا الموضوع .

الجانب الآخر ، وهو موضوع تدمير أو نقل أو إزالة الضرر الوارد في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يخص المعدات ذات الصلة ، فإن العراق يلتزم بأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) كما جاءت . إن العراق يؤكد مطالبته ، التي جاءت في بياننا يوم أمس من أن التفسير المتطرف لهذه المسألة لا ينسجم مع نص وأهداف القرار . إن التدمير يجب أن ينحصر فقط في تلك المعدات التي لا يمكن إلاّ أن تستخدم في انتاج الأسلحة المحظورة . أما المعدات الأخرى التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية أو أغراض غير محظورة ، فإن المجلس مدعو إلى تلبية طلب العراق المشروع بشأنها ، أي بتحويلها إلى عديمة الضرر ، أو نقلها إلى الانتاج المدني أو الانتاج غير المحظور ، مع إتاحة امكانية التحقق من كيفية استخدامها في ذلك الانتاج .

بالنسبة لمسألة التحقق ورصد الامتثال المستقبلي ، فإن العراق قد وافق على مبدأ التحقق ورصد الامتثال المستقبلي من خلال قبوله القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . إن العراق يؤكد ما ورد في بياننا يوم أمس حول ضرورة احترام اعتبارات السيادة والأمن القومي للعراق . إن العراق يطالب مجلس الأمن بضمان هذه المبادئ . وأرجو أن يثبت ما جاء في بياني يوم أمس بهذا الصدد . إن تفهُّم المجلس للمبادئ والأسس والطلبات المشروعة والمنطقية التي عرضناها في بياننا يؤدي بالطبع إلى تطبيق منصف وعادل وموضوعي لما هو جوهري من الالتزامات المطلوبة من العراق في القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، وبما يؤدي إلى اطمئنان المجلس . إن وفدنا مستعد للدخول في حوار بنّاء وموضوعي مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة من أجل تقديم المعلومات المطلوبة والوصول إلى ترتيبات عملية تقع في إطار الهدف الذي حدده مجلس الأمن ، وألاّ تتعداه إلى أغراض سياسية واستخبارية . هذا فيما يخص موضوع الأسلحة .

الموضوع الثالث الذي جاء في تقريركم والذي تناوله عدد من السادة الأعضاء هو موضوع المحتجزين . في بياني يوم أمس ، أكدت أننا طلبنا في ٢٠ شباط/فبراير بمذكرة رسمية موجهة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تتولى هي هذه المسألة بصورة شاملة وأن تتخذ هي ما تراه من خطوات للتحقق من الوقائع .

ان مذكرتنا أبدت أن الجهات العراقية المختصة مستعدة لاتخاذ التدابير اللازمة لنشر أسماء المفقودين من الكويتيين والسعوديين وغيرهم في الصحف العراقية وانها مستعدة لترتيب زيارات لممثلي اللجنة الدولية للسجون وأماكن الحجز من أجل التقصي عن الأشخاص المفقودين وفقا للقواعد المتعارف عليها واتفاقيات جنيف وانها مستعدة للاتفاق على تفاصيل النشر الذي بدأ ، كما ذكرت أمس ، وعلى الزيارات مع رئيس بعثة اللجنة الدولية .

النقطة الأخرى التي وردت في تقريركم تحت عنوان مسؤولية العراق بموجب القانون الدولي . ان المجلس يعلم أن العراق قد قبل القرارات التي تناولت هذا الجانب . والجدير بالالتفات في هذا الصدد أن الأحكام ذات الصلة في قرارات المجلس تنص على مسؤولية العراق بموجب القانون الدولي ، الأمر الذي يلزم معه مراعاة قواعد القانون الدولي في التطبيق لكي يكون البت في مطالبات التعويض الناجمة عن المسؤولية الدولية مستندا إلى القواعد والأحكام القانونية الدولية التي توفر العدالة والإنصاف .

ومن أبرز ما يلزم التأكيد عليه في هذا الخصوص ألا تكون المطالبات صورية أو ثأرية أو مسلكا للكسب المادي البحت حينما يفسح المجال واسعا أمام حرية المطالبات على حساب حصريتها . إن العراق غير ممثل بأية صورة في آلية البت في المطالبات ، وهذا ، حسب فهمنا ، لا يتوافق مع القانون الدولي ومع السوابق في هذا الميدان التي تبرز فيها الأهمية الأساسية لمبدأ "أصول الاجراءات القانونية" . إن هذا المبدأ يقضي بإثبات العلاقة الواضحة بين الخطأ والضرر وإن التعويض هو الأثر المباشر الذي يترتب

على المسؤولية وبالقدر الذي يرتبط به الخطأ والضرر . إن هذه الامور لا تترتب في القانون الدولي من خلال فرضها من طرف واحد لأن العدالة تقتضي الاثبات ، وفي مسائل الاثبات لا بد من تمثيل الطرف المعني مباشرة .

يتضمن تقريركم الاشارة إلى عدد آخر من المسائل . التقرير يتضمن الاشارة إلى مسؤولية العراق إزاء الديون والفوائد . كيف يمكن للعراق أن يدفع الآن الديون ويسدد الفوائد والحصار الشامل مضروب عليه بشكل مطلق ؟ هنا أمام المجلس ، أؤكد أن العراق يحترم التزاماته تجاه الدول الدائنة ، ولكن العراق لا يستطيع أن يسدد هذه الديون ولا يستطيع أن يتعامل مع فوائدها أو أن يسدد فوائدها اذا لم يرفع الحصار عنه ويتمكن من تصدير نفطه واستعادة حالته الاقتصادية الطبيعية . وحول هذا الموضوع ، وحول تعليق أو اهتمام مندوب الاتحاد الروسي المحترم أود أن أذكره بأننا قد أبلغنا حكومته بأن العراق يحترم التزاماته تجاه الاتحاد الروسي . وقد أبلغنا عددا من الدول بأننا مستعدون لتسديد ديونها علينا بكميات من النفط الخام ، وحسب علمي ، فان دولة أو أكثر قد اتصلت بالمجلس أو بلجنة العقوبات تطلب منها الموافقة على أن تأخذ كميات من النفط الخام العراقي لتسديد ديونها المترتبة على العراق ، ولكن لجنة العقوبات لم تنظر في هذه الطلبات . لذلك ، لا يتحمل العراق أية مسؤولية في هذا الشأن ، ولكن يبقى العراق ملتزما بتعهده إزاء الدول الدائنة .

في موضوع رد الممتلكات ، أود أن أقتبس مما ورد في بيانكم يوم أمس حيث قلتم : "لاحظ أعضاء مجلس الامن مع الارتياح أنه ، كما جاء في التقرير الاضافي للامين العام ، قدم المسؤولون العراقيون المعنيون بإعادة الممتلكات أقصى قدر من التعاون للأمم المتحدة لتيسير إعادتها . وهذا الكلام واضح جدا .

النقطتان السابعة والثامنة اللتان أشيرتا في التقرير وتناولهما عدد من الممثلين المحترمين تتعلقان بموضوع البيانات الشهرية بالاحتياطيات الموجودة من الذهب والعملات الاجنبية ، وتتصلان بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، وأود أن أتناول موضوع القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) بشيء من التفصيل .

بموجب أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، طلب العراق من المجلس ، أو من لجنة العقوبات ، أن يسمح له بتصدير كمية من النفط لتغطية الحاجات الانسانية الاساسية للشعب العراقي ، وخاصة الغذاء والدواء . وعندما زارنا الامير صدر الدين أغاخان عندما كان يتولى مهمة المندوب التنفيذي في الصيف الماضي بحثنا معه هذه المسألة . فقال إن أعضاء مجلس الامن أو بعض أعضائه يشككون في نوايا العراق . فإذا سمح للعراق بتصدير كمية من النفط لشراء طلباته المشروعة من الغذاء والدواء ، يقول هؤلاء الاعضاء إن العراق قد يستغل هذه الاموال لاغراض غير شراء الغذاء والدواء . في ذلك اللقاء كان مع الامير صدر الدين أغاخان ثلاث شخصيات : السيد ريتشاردسون وهو أمريكي الجنسية ووزير عدل سابق ، والسير موبيرلي وهو سفير بريطاني سابق لدى العراق ، وشخصية ثالثة فرنسية لا أذكر اسمها . قلت لهم إذا كان هنالك شك في أن العراق سيستخدم هذه الاموال لاغراض غير شراء الغذاء والدواء فهناك حل عملي لذلك . نحن مستعدون لبيع النفط للدول الاعضاء في مجلس الامن ، وكثير من الدول الاعضاء في مجلس الامن كانت زبائن للنفط العراقي ، منها الولايات المتحدة التي كانت تشتري قبل آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ٧٠٠ ألف برميل يوميا من النفط العراقي . وكذلك فرنسا والهند واليابان وروسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) ودول أخرى في هذا المجلس دائمة العضوية أو غير دائمة العضوية . إذن ، هذه الدول التي شاركت في إصدار قرارات المجلس تستطيع أن تتأكد بنفسها من الكميات التي تشتريها هي وتبلغ المجلس . ونحن مستعدون أن نشتري الغذاء والدواء من هذه الدول نفسها . كنا نشتري من السوق الامريكي ما بين مليار ومليار و ٧٠٠ مليون دولار من المواد الغذائية . وكنا نشتري أغلب احتياجاتنا من الدواء والمواد الطبية من السوق البريطانية . وكنا نشتري الكثير من احتياجاتنا من الغذاء والدواء من فرنسا أيضا . هذه ثلاث دول دائمة العضوية . ونحن مستعدون أن نحصر مشترياتنا في الدول الاعضاء في مجلس الامن وبالتالي تستطيع هذه الدول أن تتأكد إذا كنا نشتري بهذه المبالغ غذاء أو دواء ، أو أسلحة كما تثار الشكوك . هذه الافكار تحولت فيما بعد ، مع الاسف ، إلى القرار ٧٠٦ (١٩٩١) . قرار بموجب الفصل

السابع . تصدير كمية محدودة من النفط لتأمين حاجات العراق من الغذاء والدواء يتطلب قرارا بموجب الفصل السابع . هذا القرار له أبعاد سياسية تؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق سواء كان هذا هو هدف الذين صاغوا القرار أم لم يكن . نحن لا نقبل أن تتحول هذه المسألة إلى لعبة سياسية لتحقيق أهداف سياسية ليس لها علاقة بأهداف مجلس الامن . ولكن إذا كان المجلس لا يزال مستعدا للنظر في هذه المسألة فنحن مستعدون للتجاوب . نحن مستعدون للدخول في محادثات جدية وعملية مع الامانة العامة لايجاد حل لهذه المسألة ، أي تصدير كمية من النفط العراقي تكفي لتأمين الحاجات الانسانية الاساسية للشعب العراقي ، وأن تخضع هذه العملية لشفافية واضحة من قبل الامم المتحدة . نحن مستعدون للدخول في ترتيبات عملية من أجل تأمين شفافية لا لبس في فعاليتها لكي تتأكد الامم المتحدة ويتأكد المجلس أن العائدات التي تتحقق من النفط العراقي المباع لا تستخدم إلا لشراء الغذاء والدواء والحاجات الإنسانية الاساسية التي توافق عليها لجنة العقوبات .

سئلت إذا كان العراق مستعدا لمواصلة الاتصالات التي بدأت في فيينا في شباط/فبراير الماضي . الجواب : نعم ، نحن مستعدون ولكن دون شروط مسبقة . نحن مستعدون لحوار مفتوح دون شروط مسبقة من أجل الوصول إلى ما ذكرته : الاتفاق على آلية عملية تؤدي إلى تصدير كمية مناسبة من النفط العراقي والاتفاق على آلية مناسبة لتأمين الشفافية حول عمليات البيع والشراء .

إنني أرجو في هذا الشأن ألا يقدم المجلس على تجديد القرار ٧٠٦ (١٩٩١) . أرجو ألا يقدم على هذا التجديد . وأرجو أن نعزل هذه العملية . ألا نضعها في إطار قرار للمجلس . إن وضعها في اطار قرار للمجلس غير عملي ، فبالاضافة إلى الجوانب السياسية التي أشرت اليها هناك جوانب عملية في الموضوع . فالاليات التي نتفق نحن والامم المتحدة عليها قد يظهر مع التطبيق أن فيها مشكلة ما يمكن أن نعالجها بالحوار مع الامانة العامة بدلا من العودة إلى المجلس مرة أخرى والدخول في تعقيدات صدور قرار بموجب الفصل السابع . هذا هو أملنا .

أشار التقرير الذي أدلى به السيد الرئيس إلى القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، وتحدث عدد من السادة الأعضاء عن قضية الأكراد ، وقضية الشيعة والحصار المزعوم على المحافظات الثلاث دهوك والسليمانية واربيل وأعمال الإغاثة الدولية . نحن اعتبرنا وما نزال نعتبر أن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) يعني تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للعراق . هذا هو موقفنا المبدئي من هذا القرار .

ومع ذلك ، عندما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أن يرسل مندوبا تنفيذيا عنه لتنسيق أعمال الاغاثة واختار الأمير صدر الدين آغا خان لهذه المهمة ، فتعاوّنا معه ، ووقعنا معه في العام الماضي مذكرة تفاهم انتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وتم تجديدة لمدة ستة أشهر تنتهي في شهر حزيران/يونيه القادم . خلال هذه الفترة كان هنالك علاقات عمل جيدة جدا بيننا وبين الأمير صدر الدين وممثليه ، ومع الاشخاص السادة الذين تحملوا المسؤولية بعد انتهاء مهمته .

أعمال الاغاثة الدولية تجري على نطاق معين في العراق والسلطات العراقية تتعاون مع كل الوكالات الدولية والمنظمات الإنسانية التي تقدم المعونة لشعبنا في كل مناطق العراق .

زُعِمَ أن هنالك حصارا مضروبا على ثلاث محافظات . هنا ، أودُّ أن أبين أمام المجلس بعض الحقائق : في شهر نيسان/ابريل الماضي دخلنا في حوار مع قيادة الجبهة الكردستانية . استمر هذا الحوار من شهر نيسان/ابريل حتى شهر آب/أغسطس . توصلنا نتيجة لهذا الحوار البناء الذي جرى في بغداد والذي شارك فيه قادة الأحزاب الكردية ، مسعود البرزاني وجلال الطالباني ، وغيرهما ، من القادة ، توصلنا إلى صيغة جديدة ومتطورة للحكم الذاتي للأكراد في العراق . وتوصلنا إلى اتفاق حول تطبيع الأوضاع في منطقة كردستان . وأقصد بها حلّ جميع المشاكل التي نشأت في الظروف السابقة .

بعد انتهاء الحوار في آب/أغسطس طلبت قيادة الجبهة الكردستانية أن تعود إلى كردستان لدراسة نتائج الحوار . عندما ذهبوا إلى هناك طُلب منهم - وأؤكد أمام المجلس - طلب منهم إرسال وفد إلى عدد من العواصم . وذهب وفد برئاسة جلال الطالباني

إلى واشنطن وإلى لندن . وبعد عودته من هاتين العاصمتين ، قيل لنا إن قيادة الجبهة الكردستانية ليست مستعدة الآن لتوقيع الاتفاق .

بعد ذلك بدأت أعمال تخريب واعتداءات واسعة على الإدارة الحكومية في المنطقة ، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى سحب الأجهزة الادارية من محافظات السليمانية واربيل ودهوك لانه لم يعد باستطاعتها أن تؤدي واجباتها الاعتيادية كإدارة حكومية . سحب الادارة الحكومية من هذه المحافظات أدى إلى نتائج : أدى إلى أن الحكومة لا تستطيع أن تدفع راتب الموظف المقيم في أربيل بشكل مباشر ، أي لا يستطيع المحاسب أن يدفع راتب الموظف في مدينة اربيل ؛ ولكن الموظف في مدينة أربيل يستطيع أن يأتي إلى الموصل أو إلى كركوك حيث توجد ادارة حكومية يستطيع أن يقبض راتبه في المدينة التي فيها إدارة حكومية .

وهذا الأمر ينطبق أيضا على توزيع حصص التموين . لا تستطيع الحكومة أن توزع مباشرة حصص التموين في مدن وقرى ليس فيها إدارة . نحن نوزع بشكل عادل ومنصف وشامل في كل المناطق التي تقع تحت سلطة الحكومة ؛ أي فيها محافظ وفيها ممثل لوزارة التجارة وفيها جهاز للشرطة وغير ذلك من أجهزة الدولة .

ما الذي نفعله الآن ؟ حصص التموين لهذه المحافظات الثلاث تُسلم إلى وكلاء متعهدين في المنطقة يأخذونها ونحن لا نعرف كيف توزع ؛ والمنطقة هذه تسيطر عليها الأحزاب الكردية ، فهي التي تتحمل المسؤولية عما إذا كان التوزيع هناك شاملا أو عادلا ، أو إذا كانت كميات تسرق أو تسلم للمواطنين . هذه ليست مسؤولية الإدارة الحكومية المركزية .

لا يوجد حصار على هذه المحافظات . ولكن أقول إن هنالك اجراءات تحوطية احترازية . لقد أشار المندوب الأمريكي المحترم إلى وجود نقاط تفتيش . نعم هذه النقاط موجودة ، ولكن ما هي مهمتها ؟ أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي زار المنطقة وقال إن العراق يخرق قرارات مجلس الأمن ؛ أنا ذهبت إلى السليمانية ووجدت كميات هائلة من المعدات : الرافعات والتراكتورات والسيارات وغيرها ، والعراق يريد تصديرها إلى إيران ، وبذلك يخرق المقاطعة .

الحقيقة هي أن هذه المعدات المهمة للشعب العراقي لم تكن موجودة هنـــاك لأن الحكومة العراقية تريد تصديرها إلى إيران ، بل إنها معدات سرقت من الدولة أو مـــن المواطنين ونقلت إلى هناك بقصد تهريبها وبيعها في داخل إيران . نحن بلد محاصـــر . عندما تسرق سيارة من بغداد ويسرق تراكتور من بغداد أو من الموصل وعندما تســـرق رافعة أو أي معدة ، لا نستطيع تعويضها ، إذا سرقت ونقلت إلى المنطقة الشمالية حيـــث لا يوجد سلطة للدولة ولا يوجد شرطة ولا يوجد جمارك ثم تهرب إلى إيران أو إلـــى دول أخرى .

ومن حقنا أن نحمي ثروة شعبنا وبلادنا بأن نضع نقاط تفتيش عندما يأتي شخـــص يريد أن ينقل تراكتور من بغداد أو الموصل إلى أربيل نقول له : لماذا ؟ ماذا تفعـــل بهذه المعدة هناك ؟ فإذا كان موقفه واضحا وسليما يسمح له ، أما إذا كان هدفـــه التهريب فمن الطبيعي أن يمنع من التهريب . هذه إجراءات احترازية من أجل حمايـــة ممتلكات الشعب العراقي والدولة العراقية .

بحجة الأوضاع غير الطبيعية في المنطقة الشمالية ، تواجدت قوات الحلفاء هنـــاك لعدة أشهر ثم انسحبت ، وهي موجودة الآن في قاعدة "إنجرلك" في تركيا . وطائـــرات الحلفاء تقوم بطلعات استكشاف في المنطقة . ولكن هذه الطائرات تقوم في بعض الأحيـــان بطلعات منخفضة على مدينة الموصل بشكل استفزازي وفي أيام الجمعة وأثناء صلاة الجمعـــة في بعض الأحيان بالشكل الذي يؤدي إلى خلق الفزع والرعب بين السكان المدنيين . وقـــد نتجت عن هذه الغارات الاستفزازية حالات إجهاض بين النساء ، هل يتطلب الاستكشـــاف - الذي لم يخول من جانب مجلس الأمن وإنما هو قرار من ثلاث دول فقط أخذته على عاتقهـــا - هل يتطلب الاستكشاف الطيران بشكل منخفض ، وبهذا الشكل المستفز الذي يخلق الهلـــع والرعب بين السكان المدنيين ؟

تحدث بعض الأعضاء عما يسمى بمشكلة الشيعة في العراق ، واضطهاد الشيعة . أنـــا أود أن أقول لكم وللتاريخ حقائق يعرفها كل عراقي وكل عربي وكل مسلم ، أنه لا يوجـــد في تاريـــخ الاسلام منذ بدء الرسالة الإسلامية وحتى هـــذا اليوم ما يمكن تسميته بحروب

طائفية كما حصل في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت . هذه حقيقة يعرفها كل مؤرخ وكل مراقب للتاريخ العربي والاسلامي . نعم ، هنالك مذاهب ومدارس فكرية وفلسفية في الإسلام ، ولكن هذه المدارس والمذاهب لم تتحول في أي وقت في التاريخ العربي الإسلامي ، وأؤكد على صفة التاريخ العربي الإسلامي ، لم تتحول في أي وقت إلى نزاعات طائفية .

العراق بلد عمره ٦٠٠٠ سنة . هذا العمر الطويل ، هذه الحضارة الطويلة خلقت تنوعا سكانيا وتنوعا دينيا وتنوعا ثقافيا فيه ، هذه حقيقة . العراق يتكون من عرب وأكراد ، فيه تركمان ، عدد قليل من السكان الذين يتحدثون اللغات التركية القديمة ، فيه مسلمون سُنة وشيعة وفيه مسيحيون كاثوليك وأرثوذوكس وبروتستانت وأنجليكان ، مجتمع متنوع بطوائفه وأديانه وقومياته . ولكن هذا المجتمع لم يدخل في أي وقت من الأوقات في حروب طائفية أو نزاعات طائفية .

الحياة بين العراقيين جميعا تقوم على الإخاء ، ربما تحصل خلافات سياسية ، ولكن الخلافات السياسية لم تحصل في أي وقت من الأوقات على أساس سُنة أو شيعة ، مسلمين أو مسيحيين .

الذين يتحدثون عن هذه المسألة يغترون على العراق ويريدون استغلالها لأغراض سياسية . ليس هنالك مشكلة شيعة في العراق . انظروا إلى وفدنا هذا . هذا الوفد الذي لم نختره على أساس طائفي وإنما على أساس المسؤوليات التي نتحملها . وفد يمثل حكومة العراق يرأسه نائب رئيس وزراء مسيحي كاثوليكي ومعه في الوفد وزراء وسفراء ومختصون وفنيون شيعة وسُنة وأكراد ، هذه هي حياتنا في العراق . نحن لسنا في نزاع طائفي في داخل العراق . هذه كذبة يُراد منها تحقيق أغراض سياسية هدفها زعزعة الحكومة العراقية .

فيما يخص الوضع في الأهوار . ما هي الأهوار ؟ الأهوار هي منطقة مستنقعات تقع في الجنوب الشرقي من العراق وتحاذي دولة مجاورة . في المستنقعات ، كما يُعرف ، توجد غابات من القصب . في هذه المنطقة يمكن أن يختفي المجرمون الخارجون على القانون ، ويمكن أيضا أن يكون فيها أشخاص لديهم أهداف سياسية ، وهي متصلة بدولة

مجاورة هي إيران . ومن المؤسف أن إيران لا تزال تلعب لعبة التدخل في الشـــؤون الداخلية للعراق . هذه هي مشكلة الاهوار . أليس من حق السلطة أن تتخذ إجراءات لمنـع تسلل مسلحين يأتون من دولة مجاورة بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في البلد ؟ نعـــم ، هذا من حق السلطة ، من حقها أن تحمي الأمن والاستقرار في البلد ، ومن حقها أن تتخـذ الاجراءات الاحترازية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة .

المسألة الأخيرة التي وردت في البيان هي الإشارة إلى الارهاب . العراق أكـــد التزاماته في هذا الشأن ، والعراق لم يمارس في أي وقت من الأوقات عمليات الإرهـــاب ، وليس هنالك أي دليل على أنه شارك في أية عملية من هذا النوع .

في ختام التعليق على تقريركم يا سيادة الرئيس أود أن أقدم طلبا مشروعا . أنتم تجتمعون كل شهرين لمراجعة الموقف من امتثال العراق لأحكام قرارات مجلس الامن . وبعد هذه المراجعة تصدرون أحكامكم . نحن نرجو من المجلس أن يسمح لنا أن نأتي كل شهرين لنشترك معكم في هذه المراجعة . بمعنى أن تعطونا الفرصة لكي نشرح موقفنا من اهتماماتكم . إذا كان لديكم ملاحظات حول مدى امتثال العراق لهذا البند أو ذاك من أحكام القرار تعطوننا الفرصة لكي نشرح موقفنا كما أعطيتمونا هذه الفرصة أمس واليوم ، ونحن نعتبرها فرصة ثمينة نشكر المجلس عليها ، ونقدّرها تقديرا عاليا .

يوم أمس وُجّه إليّ عدد من الأسئلة من قِبَل السادة أعضاء المجلس .

السيد ممثل الهند المحترم أشار إلى موضوع المحتجزين . وأرجو أن يكون الإيضاح الذي قدمته في بياني كافيا . أنا أؤكد للسيد سفير الهند المحترم أن العراق سيبذل قصارى جهده لحل هذه المسألة . وقلنا إننا أعطينا الملف للصليب الاحمر - أي أوكلنا المهمة للجنة الدولية للصليب الاحمر لكي تقوم بكل التحريات ، وبكل الإجراءات اللازمة لوضع حد نهائي لهذه المسألة وتقديم تقرير للمجلس بشأنها .

السيد السفير الفرنسي المحترم أشار ثلاثة أسئلة . الاول ، هو حول الصورة الكاملة والشاملة لبرنامج العراق العسكري ومتى سيقدم العراق هذه الصورة . في بياني يوم أمس والايضاح الذي أدليت به هذا الصباح ذكرت اننا مستعدون للدخول فورا في عمل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى الصورة الكاملة والشاملة .

السؤال الثاني ، هو متى سيعرِّف العراق مجلس الامن على قبوله غير المشروط لخطة الرصد كما وردت في قرار مجلس الامن ٧١٥ (١٩٩١) . لقد تناولت هذا الموضوع في بياني يوم أمس وهذا الصباح ، وأعتقد أن المقترحات التي قدمتها والنقاط التي شرحتها كانت واضحة .

والسؤال الثالث ، كان يتعلق بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) وأرجو أن تكون إجابتي هذا الصباح قد غطّت الموضوع .

هنالك أسئلة عديدة وجّهها المندوب الأمريكي المحترم وسأتناولها واحدا واحدا . السؤال الأول :

(تكلم بالانكليزية)

"... بالنسبة لأسلحة التدمير الشامل ، هل العراق على استعداد للإفصاح الكامل وبشكل نهائي وتام عن برامجه في مجال أسلحة التدمير الشامل ومتى سيفعل ذلك ؟" ((S/PV.3059 (Resumption 1) ، ص ١٦٣)

(تكلم بالعربية)

وقد أجبت على هذا السؤال في بياني هذا الصباح .

والسؤال الثاني الذي طرحه ممثل الولايات المتحدة

(تكلم بالانكليزية)

"... هل العراق على استعداد للبدء في تدمير مرافق انتاج وإصلاح قذائفه التسيارية وفقا لما طلبته اللجنة الخاصة في رسالتها المؤرخة في ١٤ شباط/فبراير وبإشراف الأمم المتحدة ...؟" (المرجع نفسه)

(تكلم بالعربية)

لقد قدمت في هذا الاجتماع وفي اجتماع الأمس مقترحات في هذا الشأن . وعبّرنا عن هموم ونقاط مبدئية نأمل أن يأخذها المجلس بعين الاعتبار . وأؤكد بشكل خاص هنا على ضرورة التوصل إلى القائمة الشاملة .

سؤال آخر :

(تكلم بالانكليزية)

"... هل سيعيد العراق إلى الوكالة الوثائق النووية التي استولى عليها ولم يعدها إلى فريق التفتيش السادس عشر التابع للجنة الخاصة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ...؟" (المرجع نفسه)

(تكلم بالعربية)

لا توجد مثل هذه الوثائق . ونحن مستعدون للحوار مع الوكالة حول هذا الموضوع .

هناك سؤال يتعلق بالقرار ٧١٥ (١٩٩١) . وقد تناولته في بياني هذا الصباح وفي بياني يوم أمس .

هنالك سؤال حول موضوع لجنة الحدود . والتقرير الذي قدّم إلى المجلس لا يشير إلى وجود مشكلة في هذا الموضوع . من المؤسف أن بعض الأعضاء قد افترضوا أو ادّعوا وجود مشاكل ولكن تقرير الأمين العام وتقرير رئيس المجلس لا يشيران إلى وجود مثل هذه المشاكل . وأرى أن نقف عند هذا التقرير فقط .

هناك سؤال آخر يتناول مراكز الشرطة الخمسة . وقد تناولته في بياني اليوم .

هنالك سؤال من ثلاثة أو أربعة فروع يتعلق بالمحتجزين واللاجئين والاهتمامات الإنسانية . وقد تمت الإجابة عليه في بياني أمس وهذا الصباح .

هنالك سؤال يتعلق بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) وقد غطيت هذا الموضوع في بياني .

وهناك سؤال يقول :

(تكلم بالانكليزية)

"ومتى سيسمح العراق بإنشاء مراكز انسانية تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العراق ، بما في ذلك كركوك والموصل ؟" . (المرجع نفسه ، ص ١٦٣)

(تكلم بالعربية)

إن مذكرة التفاهم الموقّعة مع الأمم المتحدة تنص بوضوح على أن إقامة مثل هذه المراكز تتم بموافقة الحكومة العراقية وبالتعاون معها . إن معنى ذلك أن للحكومة العراقية رأيا في إقامة المراكز . والجدير بالذكر أن هنالك مركزا في الموصل على عكس ما جاء في السؤال .

(تكلم بالانكليزية)

"ومتى سيضمن العراق الوصول غير المُعاق للبرامج الإنسانية للأمم المتحدة إلى المجموعات الضعيفة المستهدفة في جميع أنحاء العراق ؟" .

(المرجع نفسه)

(تكلم بالعربية)

لا توجد مشكلة في هذا الشأن . أنا ذكرت اننا نتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بشكل مناسب .

هناك سؤال يتعلق بنقاط التفتيش وقد أجبت عليه .

هنالك سؤال عن متى يسمح العراق لسكان مدينة كركوك بالعودة إلى بيوتهم وأعمالهم . هذا ، إذا سمحتم لي ، سؤال يؤخذ من التقارير المخفية المغرضة التي تروجها بعض الأوساط . لا يوجد مواطن عراقي ممنوع من العودة إلى بيته وعمله ، لا في كركوك ولا في بغداد ولا في النجف ولا في الموصل . العراقيون يعاملون سواسية أمام القانون . ولكن هنالك بعض الإجراءات التي تفسَّر بشكل مغرض . وأنا أعطيكم مثلا .

أنا أعطيكم مثلا ، المواطن الذي يسكن في مدينة بغداد قبل عام ١٩٧٧ ومسجل في المدينة له حق امتلاك العقار في بغداد . المواطن الذي نزح الى بغداد بعد عام ١٩٧٧ يحق له السكن في بغداد ولكن لا يحق له امتلاك العقار في بغداد . وهذا المواطن العراقي يمكن أن يكون كرديا أو عربيا ، مسيحيا أو مسلما ، سنيا أو شيعيا . ليس المقصود التمييز وإنما الحد من الهجرة من الريف الى المدينة . هذا هو الترتيب الذي يجري في كركوك أو غير كركوك . هنالك نزعة تعاني منها كل بلدان العالم الثالث ، وهي الهجرة من الريف الى المدينة . ونحن نتخذ إجراءات ، لا على أساس التمييز القومي أو الديني وإنما إجراءات شاملة للحد من الهجرة الى المدن .

سؤال يتضمن اتهاما ، وليس سؤالا .

(تكلم بالإنكليزية)

هل سيتوقف العراق عن الهجوم على المدنيين بما في ذلك قصف المناطق المدنية بالمدافع ؟

(تكلم بالعربية)

هذا اتهام وليس سؤالا . وأنا أرفض هذا الاتهام .

وهنالك سؤال يتعلق بموضوع الأهوار وقد تناولته .

وهنالك سؤال

(تكلم بالإنكليزية)

متى سيقدم العراق كشفا كاملا ويعيد كل الممتلكات العسكرية المأخوذة من الكويت ؟

(تكلم بالعربية)

هذا أمر قد تناوله التقرير بوضوح . العراق أعاد الكثير من الممتلكات ومنها ممتلكات عسكرية .

هنالك سؤال يتعلق بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، وأنا تناولت هذا القرار بصورة شاملة .

الآن أتناول الأسئلة التي قدمها السفير البريطاني .

أشار السفير البريطاني سافرا ، في بداية حديثه يوم أمس ، الى وصف السيد اهتساري للحالة والذي أوردته في بياني . عندما جاء اهتساري الى العراق قال إن العراق قد أعيد الى العصر ما قبل الصناعي وسيبقى كذلك لفترة طويلة . السفير البريطاني قال كيف يكون هذا في الوقت الذي كان العراق مستمرا في برنامج نووي . وأنا أؤكد أمام المجلس أن العراق لم يكن يواصل أي برنامج صناعي ، لا مدني ولا عسكري ، في الفترة التي زار فيها اهتساري العراق . نعم كانت هناك معدات من المرحلة السابقة ولكن العراق "لم يكن يمارس أي نشاط في هذا الميدان أو في أي ميدان آخر" . لقد زار اهتساري بغداد في آذار/مارس ١٩٩١ ، ولم يكن هناك كهرباء لتشغيل المصانع ؛ ولم يكن هناك وقود كاف حتى للمواطنين لسياراتهم ، ومحطات تنقية المياه كانت قد ضربت ؛ والجسور في العاصمة وفي المدن وفي القرى - حتى القرى النائية - كانت قد دُمرت . إن وصف اهتساري وهو ليس عراقيا وليس عضوا في حزب البعث العربي الاشتراكي ، كان وصفا للحالة التي رآها هو ، هو ومن كان معه من الرجال المنصفين .

السفير البريطاني قال في السؤال الاول أن طارق عزيز ذكر في بيانه أربع نقاط حول استعداد العراق لمواصلة التعاون وحول استعداده لتقديم معلومات جديدة ... الخ . ثم قال إن طارق عزيز قال إن هذه الطلبات أو هذه الاستعدادات مرهونة

(تكلم بالإنكليزية)

"باحترام سيادته وكرامته وعدم المساس بأمنه الوطني ، وعلى هذا الأساس لا يسمح بأن تتحول الأهداف الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الى وسائل تمنع شعبنا وبلدنا من العيش في حرية شأنه شأن الشعوب الاخرى الحرة في العالم" .

السفير البريطاني تساءل : هل هذه شروط وهل هذه حالة أن تأخذ باليد اليسرى ما أعطيته باليد اليمنى ؟ سيادة السفير ، لا يوجد بلد حر في العالم ، والعراق بلد حر ومستقل ويعتز باستقلاله ، ليس الآن فقط ، منذ وقت طويل وأنت تعرف هذه

الحقيقة . إن العراق لا يستطيع أن يساوم على استقلاله وسيادته . لا يساوم في هذه المسألة . هل نحن مستعدون للتعاون مع مجلس الأمن ؟ نعم . هل نحن مستعدون للتعاون مع اللجنة الخاصة ؟ نعم . هل نحن مستعدون للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ نعم : لتحقيق الأهداف التي حددها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ولكن لن نساوم على سيادتنا ولن نساوم على حقنا في العيش كشعب حر مستقل له مساهمته في الحضارة الإنسانية لمدة ستة آلاف سنة .

سؤال ثاني يقول

(تكلم بالإنكليزية)

"إن طارق عزيز يشير في بيانه فقط الى المعدات التي تغطيها الفقرة ٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وهذا يستبعد المعدات النووية التي تغطيها الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . هل هذا سهو متعمد ؟"

(تكلم بالعربية)

إنه مجرد سهو غير متعمد لأنني كنت أتحدث عن تقرير ٢٨ شباط/فبراير ولم أكن أتحدث عن قضايا أخرى . لقد قبلنا القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وهذا القبول شامل .

وقال السفير

(تكلم بالإنكليزية)

"لقد اقترح طارق عزيز أن ينخرط مجلس الأمن في مناقشات فنية لها صلة بأسلحة التدمير الشامل . يجب أن يكون واضحا من بيان الرئيس الاستهلالي اليوم ومن البيان الرئاسي الذي صدر في ٢٨ شباط/فبراير أن المجلس لن يشترك في مناقشة تفصيلية لقرارات اتخذتها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وإذا ما اتخذت هذه القرارات بشأن هذه المسائل من جانب اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فهل سينفذ العراق هذه القرارات ؟

(تكلم بالعربية)

هذه فرضية . لقد قدمنا مقترحات مبدئية مشروعة ومنطقية الى المجلس ، ولا نزال ننتظر أن يأخذها المجلس بعين الاعتبار . نحن نأمل من المجلس أن ينظر الى طلباتنا ومقترحاتنا المبدئية المشروعة المنطقية العملية ، ونأمل أن يأخذها بعين الاعتبار ونحن هنا في نيويورك مستعدون لمواصلة الاتصالات مع اللجنة الخاصة ، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع المجلس من أجل الوصول الى حل عادل ومنصف ومنسجم مع نص وأهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١) حول هذا الموضوع .

السؤال الرابع تناولته عند حديثي عن القرار ٧٠٦ (١٩٩١) .

سيادة الرئيس ، إنني أشكركم وأشكر السادة أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي للحديث أمامكم للإجابة على الأسئلة التي عرضت عليّ وأؤكد أنني مستعد للإجابة على أي سؤال آخر في هذه الجلسة أو في أية جلسة قادمة تحددونها . نحن نرغب في أن نصل الى صورة واضحة لكل ما يتعلق بتنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

لا نريد أن يكون هناك أي التباس بيننا وبين المجلس . نريد أن نعزل الاتهام والشك والمواقف السياسية عن الحقائق الموضوعية التي تتصل بتنفيذ أحكام القرار . هذا هو هدفنا . ومنذ اللحظة الأولى لوصولنا الى نيويورك قلت ذلك للصحافة وقلت لسيادتكم ، سيدي الرئيس ، وقلت للأمين العام ، وأؤكد أن مهمتنا هذه مهمة حسن النوايا . وسنبقى نتصرف على هذا الأساس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل يرغب أي عضو في توجيه أسئلة أخرى الى نائب رئيس وزراء العراق ؟

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الواضح أن الكثير مما سمعناه هذا الصباح يقدم لنا مواد كثيرة ، وإحساسا ظاهريا بأنه قد تكون هناك بعض العناصر الجديدة . في الجوهر ، لقد سمعت تكرارا لقدر كبير مما قيل سابقا . وثمة بعض التغييرات الواضحة . ونحن جميعا نرحب ، مرة أخرى ، بعودة الاتصالات بين العراق والأمانة العامة - الاتصالات التي قطعها العراق سابقا - بشأن تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) .

لقد كنا نعلم منذ زمن ، بل في الحقيقة أشار بيانكم ، سيدي الرئيس ، وبياني ، الى أننا كنا ندرك أن هناك قبولا خطيا محددا من جانب العراق ، مؤرخا في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، بالالتزامات المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ونحن نتساءل لماذا لانزال نتحدث هنا عن وفاء العراق بالتزاماته وواجباته بموجب ذلك القرار . وللأسف ، نسمع مرة أخرى أن العراق يرغب في الاجتماع والتفاوض بشأن هذه الالتزامات . ومرة أخرى نجد أن هناك قبولا شاملا وعاما لقرار ما ولكن بكل أصناف القيود والتحفظات والشروط المسبقة وما الى ذلك . ومرة ثانية أذكّر نائب رئيس وزراء العراق بأن هذه القرارات الزامية ، ولابد من الامتثال لها بالكامل ، وأنه كانت هناك فترة طويلة تبلغ ١١ شهرا جرت فيها مناقشات مستفيضة مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية - وأعتقد أن كل هذه المناقشات أوضحت ما هو المطلوب .

يبدو أن هناك تلميحا الى أن قدرا قليلا من المفاوضات سيتمخض عن كشف كامل شامل . ولكن العراق ، بالطبع ، هو الذي يعرف ما كان لديه في ترسانته ، وما كان يبنيه ، وما هي معدات الانتاج التي كانت متاحة لذلك في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وفي كل يوم وكل ساعة بعد ذلك التاريخ . نحن لم نر بعد هذه القائمة . واللجنة الخاصة ليست قادرة على وضع هذه القائمة : العراق هو الذي بيده ذلك . وبالمثل ، فان العراق هو الذي يجب أن يتعاون في تدمير برامجه . ولا يزال العراق ، بعد مناقشات مستفيضة مع اللجنة الخاصة ، يقاوم تدمير العناصر الاساسية لآلية انتاجه المخصصة لبرنامج القذائف التسيارية .

أخيرا ، مرة ثانية ، يبدو لنا أن العراق يرغب في الجلوس معنا والتفاوض حول برنامج الرصد الطويل الأمد - وكأن أحكامه لم تكن واضحة . إن هذا البرنامج وارد في قرارات المجلس وبدأت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذه بشكل واضح . وكنا نود أن نسمع التزاما تاما وواضحا وبسيطا وغير معقد من جانب العراق بقبول ذلك البرنامج والامتثال له .

إن هناك ميادين نقاش عديدة أخرى ، أعتقد أن بعضها يثير اهتماما كبيرا . ومع ذلك ، تبقى لي النتيجة النهائية والمؤسفة بأننا ، فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل وكذلك جميع العناصر الاخرى للقرار ، بما في ذلك العناصر الانسانية الهامة للغاية ، لانزال نلعب مرة أخرى لعبة القط والفأر : هناك كل استعداد للنقاش المطول ولكن ليس هناك استعداد لقبول ضرورة الامتثال ، وبدرجة أقل الإقدام على أعمال للامتثال . أعتقد أن ذلك أمر مؤسف . وكما قلت بالأمس ، أعتقد أنه سوء تقدير ، وآمل ألا يستمر سوء التقدير هذا .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لا أود أن أوجه المزيد من الاسئلة . وأنا أشكر نائب رئيس الوزراء على الاجوبة التي قدمها ، غير أني مضطر لأسجل أن بعضها كان ، بصراحة ، يتسم بالمراوغة وبالتالي لم يكن مرضيا . ولكنني أرى أن هذا التبادل أوضح أن مشاكل الامتثال هذه لن تحسمها

الكلمات ، بل لا بد أن تحسمها الافعال . وفيما يتعلق بما أظهره نائب رئيس الوزراء من قدر من الاستعداد بشأن نقطة أو نقطتين للتدليل على تغير في موقف حكومته ، أعتقد أن ذلك يجب أن تثبته الافعال . إننا سنرى في العمل الذي سيتعين القيام به من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة ، وفي العمل الذي تقوم به حاليا لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وفي العمل الذي يقوم به الامين العام في المجال الانساني وفي تنفيذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، ما اذا كان صادقا ويؤدي الى الامتثال ، أم أننا نواجه ببساطة استمرارا لعدم الامتثال الذي كان هو تاريخ السنة الماضية . آمل أن يصدق الاول لا الاخير ، لانني أعتقد ، كما قلت بالامس ، أن الاخير سيكون سوء تقدير خطير .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مصير الرعايا الكويتيين والبلدان الثالثة شاغل رئيسي لبلادي . لقد طرح بالامس سؤال حول زيارات لجنة الصليب الاحمر الدولية الى مراكز الاحتجاز في العراق ، خاصة عما اذا كان يمكن اجراء هذه الزيارات وفقا لاجراءات لجنة الصليب الاحمر الدولية . ولست متأكدا من أن الجواب العام الذي قدمه نائب رئيس الوزراء توا بشأن التعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية يغطي هذه النقطة المحددة البالغة الاهمية . وسنتابع عن كثب التطورات المتصلة بهذه النقطة بالذات ، وقد نثير هذا الموضوع مرة أخرى في مناقشات مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اذا لم يكن لدى أي عضو آخر رغبة في توجيه أسئلة الى نائب رئيس وزراء العراق فانني أنوي ، بموافقة أعضاء المجلس ، أن أعلق الجلسة الآن . أدعو الاعضاء الى التفضل معي فورا لإجراء مشاورات .

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٣/٣٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في ختام المرحلة الراهنة من النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا ، أذن لي ، عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الامن ، بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس :

"إن مجلس الامن ، بعد أن أعرب عن وجهات نظره من خلال رئيسه والبيانات التي أدلى بها أعضاؤه حول مدى امتثال حكومة العراق لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، استمع باهتمام بالغ الى بيان نائب رئيس وزراء العراق وردوده على الاسئلة التي وجهها اليه أعضاء المجلس .

"ويود أعضاء مجلس الامن التأكيد من جديد على تأييدهم الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس المجلس نيابة عنهم في افتتاح الجلسة ٣٠٥٩ (S/23699) .

"يرى مجلس الامن أن حكومة العراق لم تمتثل بعد بالكامل وبدون شرط لهذه الالتزامات ويتعين عليها أن تفعل ذلك ولا بد لها أن تتخذ الاجراءات المناسبة على الفور في هذا الشأن . ويأمل المجلس أن حسن النية الذي أعرب عنه نائب رئيس وزراء العراق سيقترن بالافعال" .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس أن ممثل جمهورية ايران الاسلامية قد نقل الي رسالة تتصل بهذا البند ستعمم على الاعضاء .

بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله .

وسيبقي مجلس الامن هذه المسألة قيد النظر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥